

## المعونة الأميركية لكردستان العراق... وتقويض سنوات من تقدم القوة المهنية

إعداد وترجمة: ليلي زيدان عبد الخالق

يسأل كثيرون عن وضع كردستان العراق إزاء ما يجري في العراق وسورية والشرق الأوسط عموماً. وعن نظرتهم إلى ما يقوم به التنظيم الإرهابي «داعش» من احتلال الأراضي وقتل الناس وارتكاب الميجازر، وتدمير الآثار، وسرقة النفط. كما يتساءل كثيرون عما آلت إليه السياسة الأميركية إزاء أكراد العراق، خصوصاً أن العلاقة بين أربيل واشنطن تشهد منذ فترة مآداً وجزراً. إذ لا ينفك أكراد العراق يطالبون بالاستقلال التام، فيما تبذل واشنطن جهودها لكبح هذا الجحاح الكردي، وأهية الأولوية إلى القتال ضد «داعش».

قدمت واشنطن الكثير لكردستان، من دعم معنوي إلى دعم عسكري، لكن هذه المعونات قد تصبح سلبية إذا لم تحسن كردستان العراق توظيفها.

بين أيدينا اليوم جملة من التقارير، الأول كتبه ماري فانتابي لمجلة «فورين أفييرز» الأميركية، وتحدث فيه عن المعونات الأميركية للشمركة. القوات العسكرية الكردية. وكيف أن الجهود المبذولة لإصلاح قوات الشمركة وتحويلها إلى قوة دفاعية مهنية ومحترفة، تجري منذ فترات طويلة. أي منذ بدأ «داعش» السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود العراقية الكردية عام 2014. وكيف أن التحالف الدولي صُيِّق تركيزه على المخاطر طويلة الأمد للاستقلال الكردي، متجاهلاً حدة الانقسامات الكردية التي تغذي الصراعات داخل الحدود العراقية. إذ يمهّد الحكم الكردي المنقسم، الطريق أمام بروز شخصيات إقطاعية، تحتمي داخل ميليشياتها الخاصة وتتنافس في ما بينها، ومع الفصائل العراقية الأخرى على الأرض والموارد. ينبغي للحكومة الكردستانية، في هذا الوقت، الاستثمار في طاقات الضباط الشباب من الشمركة والنأي بهم بعيداً من المؤامرات الحزبية. لتخلص الكتابة إلى أن أجهزة الأمن المنقسمة المتشظية، والمتنافسة بحدة بين قياديينها، ستجعل من كردستان العراق تهديداً أخطر بكثير مما كان عليه «داعش» يوماً. أما التقرير الثاني، والذي تُرجم وتناقلته مواقع إلكترونية وصحافية عدة منذ أيام، فيتحدث عن مستقبل كردستان العراق ودورها في المنطقة. إذ تسعى كردستان العراق جاهدة لتصبح «إسبرطة الصغيرة» في الشرق الأوسط. فطالما كانت الشمركة محط استحسان وثقة لدى الجيش الأميركي. وما هي تظهر كمنصة لا مثيل لها تنطلق منها العمليات التي يشنها الغرب ضد تنظيم «داعش»، إذ توفر لهذه العمليات قواعد آمنة مع سهولة النفاذ إلى الموصل وشرق سورية وأكثر من ألف كيلومتر من الجبهة الامامية لتنظيم «داعش» داخل العراق.

التقرير الثالث والأخير، فترجم عن صحيفة «إنديبننت» البريطانية، وتحدث عن حقيقة دعم واشنطن لكردستان العراق، والأسباب الكامنة وراء هذا الدعم.

### تقهقر الشمركة!

كتبت ماري فانتابي في «فورين أفييرز»:

يؤمن الغرب أن القوات الكردية في العراق والمعروفة باسم الشمركة، والتي ينفق عليها ملايين الدولارات من الأسلحة والتدريبات، يمكنها أن تحقق الحد الأقصى من طموحاتها وأمالها على الأراضي العراقية. لكن، وبسبب الطريقة التي تنتقل بها الأسلحة إلى الأكراد، والمساعدة في توقيض الحملة التي تولدها الولايات المتحدة والتي عملت طوال عقد من الزمن على تدريب عناصر الشمركة وتحويلهم إلى قوة محترفة، سيصبح الأكراد شركاء أقل فعالية وأقل أهمية، في نهاية المطاف.

إن المساعدة العسكرية المقدمة غير منسقة، وغير متوازنة، ولا مشروطة أو حتى قابلة للسيطرة عليها. وذلك بسبب نقص الرقابة على توزيع الأسلحة التي تصل من دون شروط ولا قيود، ويمكن للمسؤولين توجيهها لقوات الشمركة الموالية لهم. كل هذا يبعد الشمركة عن الانتماء في المهمة الحقيقية التي عليهم توليها: التقييم والتحصين لمواجهة التهديدات الإرهابية. ولحل هذه المشكلة، لا بد للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة من أن يولي هذه المساعدة إلى قيادة واحدة، ذات سيطرة مدمية وبعيدة من التجاذبات السياسية.

إن الجهود المبذولة لإصلاح قوات الشمركة وتحويلها إلى قوة دفاعية مهنية ومحترفة، تجري منذ فترات طويلة، أي منذ بدأ «داعش» السيطرة على مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود العراقية الكردية عام 2014.

وخلال التسعينيات، وبعدما انتزع الأكراد الحكم الذاتي الفعلي من بغداد، وبعد عدة سنوات من الصراع الداخلي، أنشأ الحزبان الكرديان القوميان، «الاتحاد الوطني الكردستاني PUK»، و«الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP» أكاديميات عسكرية متنافسة في معاقلها الإقليمية: قلعة شاولان وزاخو.

التحق أعضاء الحزبين الكرديين بالقوات العسكرية العراقية السابغة، التي انضقت عن الجيش العراقي خلال حكم صدام حسين. وساعدوا مقاتلي الشمركة في الانضمام في كتابت عسكرية وقيادة كبار الموظفين في الرتب العسكرية.

ركزت هذه القوات على الدفاع عن أراضيها من عمليات توغل الجيش العراقي، الذي عزز الحكم الذاتي في كردستان والاستقلال عن بغداد وتكريس العدائية ضدّها.

وبعد الإطاحة بنظام صدام عام 2003، بدأت قوات الشمركة بتأسيس جيشها الحقيقي، وما لبثت أن تحولت قلعة شاولان وزاخو إلى أكاديميات عراقية جديدة تُخرّج أجيالاً كاملة من الضباط الأكراد المدربين عسكرياً، فضلاً عن العمل على دمجهم مع الجيش العراقي الجديد. بدأت قيادات الشمركة تشمل جميع نشاطات الحزب وكذلك الضباط الصغار، الذين دخلوا الأكاديميات من خلال اتصالاتهم الحزبية، وليس بالضرورة أن يكونوا أعضاء في الحزب.

وكانت النتيجة خلق جيل كامل من الضباط الأكراد الموالين لحكومة إقليم كردستان «KRG»، لا إلى أي من الأحزاب المتنافسة. وقد عزز هذا الاتجاه الانتقادات المتزايدة من كلا الطرفين للأحزاب الكردية الأقل شأنًا في مؤسسات حكومة إقليم كردستان.

لكن إصلاح العلاقات المدنية العسكرية أصعب بكثير. ويُتوقع من الضباط - بعض النظر عما إذا كانوا من أعضاء الحزب - أن يتلقوا الأوامر من قادة الأحزاب الذين يدينون لهم بحيواتهم المهنية. ففي عام 2009، وافق «PUK» و«KDP» على إنشاء وزارة شؤون الشمركة لترتكز المهام الإدارية وإدارتها، وكذلك إنشاء لواء مشترك يضم «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» بقيادة خريجي الأكاديمية، وزيادة التعاون بين وكالات الاستخبارات الخاصة بهم.

ومع ذلك، وعلى رغم إنشاء هذه المؤسسة الجديدة، واصلت السياسة الحزبية الإساءة في توظيف الضباط والترقيات ونشر القوات والتعامل مع المعلومات الحساسة.

يتغاضى صنّاع السياسة الأميركيون عن كل ما يدور، معتبرين أن انقسام الأكراد في ما بينهم يحول دون إمكانية مطالبتهم بتأسيس دولة كردية مستقلة خاصة بهم؛ وتتمتع هذه الانقسامات، في الواقع، الأحزاب الكردية من المشاركة الفعالة في الدولة العراقية.

كشفت الهجمات «الداعشية» المفاجئة في حزيران الماضي عن هذه المشكلات المتجددة عميقاً والتي خلقت أخرى جديدة. أوصلت مجموعة من الضباط الأصغر سناً إلى مراكز قيادية في الجبهات الامامية، كما أنها هُضمت بعض خريجي الأكاديميات ممن لا يتمتعون بصلات حزبية ممانلة. وفي الوقت عينه، ومع كبار القادة من كلا الحزبين، تصارع الفريقان على الخلافة الداخلية. والتمس المتنافسون الدعم من الجهات الخارجية، وتحديدًا من تركيا وإيران، لمساعدتهم في حماية أراضيهم ومواردهم الأمتة في المناطق المتنازع عليها مع الحكومة المركزية وتسليح القوات الخاصة التي تعمل تحت مظلة قوات الشمركة.

فعلى سبيل المثال، نشر قادة بارزون في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» و«الاتحاد الوطني الكردستاني» ممن يسيطرون على أراضي مدينة كركوك الغنية بالنفط شكائهم من القادة المؤتمرين بأمرتهم - كل يتعقب بنود أجندته الخاصة.

ومن الواضح، أن الغرب قد فشل في النظر إلى تطور الشمركة والأكراد السياسي بشكل عام. فقد اشترط مواثيق بغداد لتسليم شحانات الأسلحة إلى حكومة إقليم كردستان، وهي سياسة تهدف إلى الحفاظ على سيادة العاصمة العراقية وعدم التشجيع على الاستقلال الكردي، لكن هذه السياسة قد عفا عليها الزمن.

بتصاعد نجم «حزب الاتحاد الوطني الكردستاني» اليوم في بغداد، ويؤدي نقل الأسلحة إلى الحكومة العراقية إلى زيادة نفور هذا الحزب من الحكومة المركزية. وفي المقابل، فإن مسؤولي هذا الحزب يدعون إلى التصعيد بشكل استعراضي من أجل الحصول على الاستقلال والتماس التسليح المباشر للقطع الإمدادات عن بغداد، التي يرون أنها تخضع لسيطرة إيران.

تزداد الأمور تعقيداً بعد موافقة بغداد على قبول المساعدات الغربية، فبعد حصول الائتلاف على موافقة بغداد، تنتقل المساعدات الغربية عبر وزارة الشمركة في حكومة إقليم كردستان «KRG»، من دون تكثد الكثير من العناية إلى المكان الذي تصل إليه هذه الأسلحة، وليس مستغرباً أن يستخدم قادة الحزب الأسلحة لبناء سلاح حرسهم الخاص، أو لتكمين الضباط الكفؤين من القيادة على حساب أولئك الأقل مهنية واحترافاً.

كل هذا الذي ذكرناه، يقوّض كفاح الغرب ضدّ «داعش»، فالهدف في حكومة إقليم كردستان «KRG» هو الحفاظ على الأمن النسبي في المنطقة الخاصة به، وكلما ازداد انقسام الوكالات الاستخباراتية، كلما وصلت المعلومات بشكل أبطأ إلى خطوط المواجهة. وكسر سلسلة المعلومات هذه سيقود إلى أخطاء كثيرة ويسبب بنكسات عدة، تماماً كما حدث في أب الماضي، عندما اجتاحت «داعش» خط المواجهة مع «الحزب الديمقراطي الكردستاني»، واقترب من أربيل عاصمة كردستان العراقية، وهناك، سارع قياديو الحزب إلى إلقاء اللوم إما على العناصر الحزبيين الأقل كفاءة، أو لعدم وجود ترسانة كافية، غير أن السبب الداخلي الحقيقي لهؤلاء كان يتمثل في الخصومات الداخلية.

وخلال آب الماضي، فشل الحزبان الكرديان الرئيسيان «PUK» و«KDP» بتبادل المعلومات الاستخباراتية حول هجمات وشيكة لـ«داعش» على سنجار ومناطق نينوى الشرقية، ما سمح بإلقاء القبض على بعض عناصر الشمركة غير المستعدين في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» ما يمهّد الطريق أمام المتشددون الجهاديين في المضيّ قدماً نحو أربيل.

ولهذا، على الغرب أن يربط بين المساعدات العسكرية لإصلاح العلاقة بين المدنيين والعسكريين. يجب أن تسلّم

فائضة، وغير ذلك من المساعدات العسكرية التي يعتبرها الرئيس مناسبة، وذلك لمدة ثلاث سنوات.

ويشار إلى أن عضواً آخر من كبار الكونغرس، هو دانا روراباكر، كان قد طرح تشريعاً مماثلاً في 19 أيلول، علماً أن هذا التشريع لا يزال بانتظار أن تراجع لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي. وفي حين أن آياً من هذه التطورات لن يرغم الحكومة الأميركية على شيء، إلا أنها تزيد من صخب الأصوات التي تطالب الولايات المتحدة بالتخلي عن سيادة التحفظ التي تنتهجها حيال استقلالية كردستان العراق ويسلك الدرب المعاكس.

والجدير ذكره أنه في السابع من تشرين الثاني، طلب الرئيس أوباما من الكونغرس مبلغ 6.1 مليار دولار لتدريب تسعة ألوية من الجيش العراقي وثلاثة من الشمركة كمشغل للمساعي التي تهدف إلى استرجاع الموصل خلال عام 2015 بعدما كانت «داعش» قد أعلنتها عاصمة لها. هذا ويجري حالياً إنشاء موقع تدريب أميركي يشمل قاعدة جوية في مطار باشور قرب بلدة حرير في منطقة «حكومة إقليم كردستان».

يريد الأكراد أن تقوم الولايات المتحدة ببذل جهود أكبر بكثير من أجل تدريب أكثر من 12 لواء من الشمركة، وفي 2013، ساعدت الولايات المتحدة «حكومة إقليم كردستان» على تطوير ثمانية من ألوية الشمركة التابعة لها وذلك بمساعدة أميركية قيمتها 92 مليون دولار فقط. وفي المقابل، أقامت الولايات المتحدة 109 ألوية في العراق الاتحادي بكلفة تجاوزت 25 مليار دولار.

ويعني ذلك أن المعدل المستمر في كل لواء من ألوية «حكومة إقليم كردستان» بلغ 11.5 مليون دولار مقابل 229.3 مليون دولار لكل لواء من ألوية العراق الاتحادي. واليوم لا تزال الوحدات الكردية التي ساعدتها الولايات المتحدة بتماني التابعة في حين تفكك نحو ربع القوات الاتحادية.

وفي هذا السياق، سيجادل معارضو سعي «حكومة إقليم كردستان» إلى إقامة علاقة أمنية مباشرة مع الولايات المتحدة بأن تجاوز سلطة بغداد قد يسرع عملية تفكك العراق، إذ سيسمح على سبيل المثال سابقة بالنسبة إلى المناطق السنية العراقية لاستلام الأسلحة والتدريب مباشرة من الدول المجاورة. كما أن الحكومة الأميركية ستتردد في إضعاف مكانة وزير الدفاع الجديد خالد العبيدي، وهو سني عربي من الموصل، الذي قام بزيارة إلى وزارة الشمركة التابعة لـ«حكومة إقليم كردستان» في الثالث من تشرين الثاني من أجل التباحث في مسألة التعاون المتبادل. وقد أبدى الوزير العبيدي حتى الآن موقفاً مؤيداً للخطة الأميركية الرامية إلى تدريب ألوية الشمركة وكذلك لانتزام ألمانيا تقديم العتاد الكافي لتجهيز لواءين من الشمركة، مع العلم أن الكمية الكبرى منها وصلت إلى أربيل من دون أي عرقلة من بغداد.

ومن الممكن أن يحاول الأكراد التغلب على الاعتراضات الأميركية من خلال عرض تعاونهم في المسائل الجوهرية. فأيّ تقدم مستقبلي للشمركة لتطويق الموصل أو وضع حدّ للحركات الإرهابية على طول الحدود السورية - العراقية قد يشترط زيادة المعونات والتدريبات التي تقدمها الولايات المتحدة. ولا بدّ للأكراد أن يوفرُوا أيضاً قواعد تدريب لواءين جديدين تابعين للحكومة الاتحادية يتم جمعهما من العناصر الذين يتبقون من الجيش العراقي المدمر ووحدات الشرطة المشرذمة في المناطق الواقعة تحت سيطرة «حكومة إقليم كردستان».

إذا استغلت أربيل هاتين الحسنتين، قد تتمكن من التوصل إلى علاقة أمنية أكثر مباشرة مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية الشريكة، الأمر الذي سيعتبر حدثاً هاماً آخر على الطريق نحو الاستقلالية الفعلية. وموازاة علاقاتها الامنية مع الدول الأجنبية، تحظى «حكومة إقليم كردستان» خطّ حفيظة لكي تصبح مستقلة اقتصادياً. وتأتي الاتفاقية المؤقتة لتقسام الإيرادات التي أعلن عنها

الأسلحة حصراً إلى ألوية الحزبين الكردستانيين، والذين أسسوا عام 2009. وطريقة أو باخري - تُبني على جهود قادة الحزب السابقين لتحيته خلافاتهم جانباً ودمج قواتهم. ولغاية تاريخه، فإن موافقة بغداد على إيصال شحانات الأسلحة يهدف إلى الحفاظ على رأس المال وتحقيق السيادة الاسمية من دون منع القوات الكردية من القيام بعمليات أحادية الجانب في المناطق المتنازع عليها.

إن سياسة «عراق واحد»، يجب أن تبدأ بتنسيق استراتيجي حقيقي ومشارك بين «KDP» و«PUK»، في بغداد، وتنسيق الحكومة العسكرية المركزية مع القوات الكردية وتشجيع إقامة نظام سياسي مستدام في البلاد.

صُيِّق التحالف تركيزه على المخاطر طويلة الأمد للاستقلال الكردي، متجاهلاً حدة الانقسامات الكردية التي تغذي الصراعات داخل الحدود العراقية. وسيمهّد الحكم الكردي المنقسم، الطريق أمام بروز شخصيات إقطاعية، تحتمي داخل ميليشياتها الخاصة وتتنافس في ما بينها، ومع الفصائل العراقية الأخرى على الأرض والموارد. ينبغي للحكومة الكردستانية - في هذا الوقت - الاستثمار في طاقات الضباط الشباب من الشمركة والنأي بهم بعيداً من المؤامرات الحزبية.

وما لا شك فيه أن أجهزة الأمن المنقسمة المتشظية، والمتنافسة بحدة بين قياديينها ستجعل من كردستان العراق تهديداً أخطر بكثير مما كان عليه «داعش» يوماً.

### «إسبرطة الصغيرة»

عندما يريد مسؤولو الدفاع الأميركيون الشفاء على شريك عسكري ناشئ، غالباً ما يستعملون عبارة «إسبرطة الصغيرة» (أو سيارتا باليونانية)، تيمناً بدولة المدينة الإغريقية القديمة التي كانت محط احترام ووقار بفضل جيشها قبل العدد، إنما على القدرة. ولكن هذه العبارة صارت تستخدم في الأونة الأخيرة للإشارة إلى الإمارات العربية المتحدة.

واليوم، تسعى كردستان العراق جاهدة لتصبح «إسبرطة الصغيرة» التالية، فطالما كانت القوات القتالية الكردستانية المعروفة بالشمركة محط استحسان وثقة لدى الجيش الأميركي، وما هي كردستان العراق تظهر كمنصة لا مثيل لها تنطلق منها العمليات التي يشنها الغرب ضد تنظيم «داعش»، إذ توفر لهذه العمليات قواعد آمنة مع سهولة النفاذ إلى الموصل وشرق سورية وأكثر من ألف كيلومتر من الجبهة الامامية لتنظيم «داعش» داخل العراق.

وقد شهد الأسبوع الثالث من تشرين الثاني الحالي جولة قام بها وفد كردي رفيع المستوى في العاصمة واشنطن، إذ مارس ضغوطاً على قادة الكونغرس ومراكز الأبحاث ملتصاً بدعمه لتوطيد أواصر العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة و«حكومة إقليم كردستان» بشكل جزئي. وفي الوقت الحالي، تواصل واشنطن تقديم النسبة الكبرى من دعمها بالأسلحة والتدريب لـ«حكومة إقليم كردستان»، فقط بعد التشاور مع وزارة الدفاع العراقية وموافقتها. وفي الواقع، أن هذا الاعتراف بالسيادة العراقية أتاح سابقاً لبغداد تأخير أو حتى عرقلة التعاون الأمني الأميركي مع الأكراد.

في العاشر من تشرين الثاني، قام أحد كبار أعضاء الكونغرس الأميركي ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي إد رويس بطرح قرار يعبر عن رأي الكونغرس، إذ دعا الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى تزويد «حكومة إقليم كردستان» مباشرة بالأسلحة التقليدية المتقدمة وبالتدريب والخدمات الدفاعية بصورة عاجلة وموقته، ويحث مشروع القرار الرئيس بوضوح على قبول شهادات المستخدم النهائي التي اعتمدها «حكومة إقليم كردستان» من أجل السماح لهذه الحكومة بأن تستلم مباشرة المعدات الأميركية من أسلحة مضادة للدروع، واليات مدرعة، ومدافع طويلة المدى، وذخائر ونظم أسلحة يستلزم تشغيلها طاقم عمل، وتجهيزات آمنة للقيادة والتواصل، وخوذات، ودروع واقية للبدن، ومعدّات لوجستية، ومعدّات دفاعية



رئيس وزراء «حكومة إقليم كردستان» نجيبفان بارزاني ووزير النفط العراقي عادل عبد المهدي في 14 تشرين الثاني لتبين أن بغداد ترى - على مضي - التعاون في تصدير النفط الخام من «حكومة إقليم كردستان» وكركوك أفضل من إبقاء عقوباتها الاقتصادية المفروضة على أربيل.

وعلى رغم أن الموازنة العراقية الاتحادية لعام 2015 ستستثير مفاوضات صعبة حولها، إلا أن الحصيلة المحتملة، تتمثل في أن تخرج هذه المفاوضات باتفاق يسمح ضمناً للاكراد ببيع نحو نصف مليون برميل من النفط يومياً بشكل مستقل خلال السنة المقبلة. وفي هذا الإطار تجبّز «حكومة إقليم كردستان» تشريعاً لتمويل الديون بدعم جهودها الحفيظة لأخذ القروض السيادية من المصارف الدولية مع طرح عائداتها النفطية كضمانة لتلك القروض.

### نقط كردستان

وفي تقرير سابق، سلّمت صحيفة «إنديبننت» البريطانية الضوء على الضربات الجوية الأميركية في العراق، وأرجعت أن السبب وراء هذه الضربات، تكمن في العمل على رفع الروح المعنوية لدى الأكراد في قتالهم مع مسلحي «داعش»، كما تهدف إلى الحفاظ على الطفرة النفطية في مدينة أربيل عاصمة كردستان العراق التي تتمتع بالحكم الذاتي، والتي أكدت الأحداث الأخيرة أنها ليست محصنة من الاضطرابات التي أضحت تهدد العراق بكامله.

وأوضحت الصحيفة البريطانية أن الضربات الجوية الأميركية ساعدت القوات الكردية في فتح ممرات آمنة في الجبال الآلاف من الأيزيديين، للهروب نحو سورية والنجاة من بطش «داعش»، في إشارة إلى عدم قدرة المساعدات الإنسانية التي أسقطتها الطائرات الأميركية جواً على عدد من النازحين من الطائفة الأيزيدية، على انتشالهم من خطر مسلحي «داعش».

ومضت الصحيفة تقول: «إن الضربات الجوية الأميركية وهجمات الطائرات من دون طيار حتى الآن تتم في نطاق محدود، ولكنها على رغم ذلك، نجحت في تأمين المناطق المحيطة بعاصمة كردستان العراق التي تتمتع بالحكم الذاتي، والحؤول دون تمكن «داعش» من مهاجمتها والاستيلاء عليها».

وأشارت الصحيفة إلى أن تصريحات أوباما تؤكد أن واشنطن لا تريد الإنجرار مرة أخرى إلى حرب واسعة النطاق في العراق، مشدداً على رفضه المقاطع إرسال قوات برية إلى هناك، ولكنه من الواضح أن أوباما لن يسمح لتنظيم «داعش» بالاستيلاء على أي من مدينة أربيل أو بغداد.

ونقلت الصحيفة عن محللين قولهم إن الغارات الجوية الأميركية على أهداف لتنظيم «داعش» في شمال العراق، ساهمت في تقليص خطر تعطل الإمدادات من ثاني أكبر منتج في منظمة «أوبك».

وأضافت الصحيفة، أنه على رغم أن الولايات المتحدة رفضت التدخل، واكتفت بإرسال 300 مراقب عسكري لدعم القوات العراقية، إلا أن المذابح المحققة التي باتت تواجه الأيزيديين والهزيمة التي منيت بها قوات الشمركة الكردية التي تمثل القوات الوحيدة التي تحارب ضدّ «داعش»، إضافة إلى التبعات الكارثية التي يمكن أن تحدث بعد سيطرة «داعش» على سد الموصل، دفعتها إلى التدخل، في ظل اقتراب مقاتلي «داعش» من بغداد بدرجة صارت أكثر خطورة.

وختمت الصحيفة بالقول إنه على رغم أن كل الحكومات في الشرق الأوسط تتخذ موقفاً موحداً في معارضة «داعش»، إلا أنه يبدو أن آياً منها غير قادر على إيقاف «داعش»، مشيرة إلى أن «داعش» يواجه عدة دول، وأنه إذا أصيب بانتكاسة في أي منها، فإنه سيبدأ في مكان آخر، كما حدث في لبنان مؤخراً.

